مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المعوقـات الداخليـة لبنـاء الدولة في ليبيا بعد التغيير

الباحثة عهود عبد الحسين مطلك *

المقدمة:

لاشـك فـي ان مرحلة ما بعـد الثـورات تعد من اصعـب مراحل التحـول في عملية بنـاء الدولة، ومـا يصاحبها من تغييرات جذرية في بنية الدولة والمجتمع من أجل الانتقال من اوضاع مضت الى اوضاع جديدة تحقق أهـداف النضال الثوري[١]. وتعيـش ليبيـا, مرحلة عسـيرة لبناء مشـروعها الوطنـي, مشـروع بناء دولـة النظـام والقانون والعدالة والديمقراطيـة, اذ تعمل ليبيا على إعادة بنـاء دولة مدنية, ذلـك ان انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩ واللجـان الثوريـة وغيرهـا مـن الاليات السياسـية الشـكلية التي اوجدها لخدمة مصالحه الشـخصية, الحقـت الضـرر بمقوّمـات الدولـة الليبية كلّها, من بنى بشـرية واقتصادية وسياسية, وصولا الى تفكك وحدة النسيج الاجتماعي, وبعد قيام ثورة ١٧من شـباط عام٢٠١١ وسقوط نظام القذافـي, انهارت الدولة على اثـر انهيار النظام السياسـي في ليبيا, ووجـد الليبيون انفسـهم امام مهمـة كبيـرة تتمثل فـي إعادة بنـاء دولتهم على اسـس وطنيـة صحيحة بحيث تكـون الدولة التي ينبغـي قيامهـا, قائمة على اسـاس احترام حقوق المواطنين الاساسـية بغض النظر عن انتماءاتهم القبليـة والجهوية. وعليه تواجه عملية بناء الدولة في ليبيـا بعد الثـورة معوقات وتحديـات داخلية كثيـرة، وتعد المعوقات الداخلية احد ابرز عوامل تحديد مسـتقبل ليبيـا، ذلك ان حسـن التعامل مع هـذه المعوقـات والتصدي لهـا سـيكون بمنزلة صمام الامان للنظام الجديد في مواجهة المعوقات الخارجية المتمثلة بمحاولات الاختراق والتغلغل من الكثير من القوى الخارجية، وفي المقابل، فان الفشـل في التصدي لتلك المعوقات، سيمثل المنفذ الرئيـس لاختراقـات خارجية وتمزقـات داخلية يصعب التنبؤ بآثارها في وحدة الدولة واسـتقرار المنطقة[٢].

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ان المعوقات التي شـهدتها ليبيا ومازالت تشـهدها, تنطوي على جانب كبير

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية
ado.aalkhazaali@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مـن الاهمية لمـا له مـن الاثار المباشـرة وغير المباشـرة في عجـز الدولة وشـعبها عـن التقدم والتطور, سـواء في بناء دولتهـم أو إعادة بنائها, علمـاً بأن اغلب المعوقات التي تعانيها ليبيا, تعود جذورها الى مرحلة ما قبل الثورة.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في محاولة ليبيا بناء الدولة أو إعادة بنائها في ظل تزايد المعوقات الداخلية على المسـتويات كافة, وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسـي والاجتماعي وعلـى عملية بناء الدولة, و واقـع منكفئ في المجالات كافة, يسـود الدولة والمجتمع على حد سواء.

فرضية البحث:

ينطلـق البحث من فرضية مفادهـا ان عملية بناء الدولة في ليبيا, تعانـي الكثير من المعوقات التي تعود اسـبابها الى عوامل داخليـة, وهذه العوامل كان لهـا الدور الاكبـر في ايجاد هـذه المعوقات وإثارتها.

مناهج البحث:

اعتمـد البحـث علـى المنهـج التاريخـي, وذلك لمتطلبات بحثية تتمثل في الحاجة إلى تتبّع جذور هذه المعوقات بالعودة الى اهم الاسباب التي ادت الـى ظهورهـا. والمنهـج التحليلي الـذي تتطلبه البحـث لكونه يسـهم في تحليل العوامـل الداخلية التي ادت الى وجود هذه المعوقات.

هيكلية البحث:

قُسِّمَ البحث الى مطلبين، خصص المطلب الاول لدراسـة المعوقات الداخلية لبنـاء الدولة في ليبيا, في حين خصص المطلب الثاني لدراسـة مستقبل بناء الدولة في ليبيا.

المطلب الاول

المعوقات الداخلية لبناء الدولة في ليبيا

تعانـي ليبيا الكثير مـن المعوقـات الداخلية التي تواجه عملية بناء الدولة فيها، ويتمثل ابرزها في:

أولاً- المعوقات السياسية : وتتمثل في

١- كتابة الدستور الدائم

أحـد ابرز المعوقات السياسـية التي تواجه عملية بنـاء الدولة في ليبيـا هو كتابة الدسـتور الدائم ، وقد حَدَّدت المادة (٣٠) من الاعلان الدسـتوري أهـم مضاميـن الدسـتور الانتقالي، فهي ترسـم تمامـاً مراحل الطريق وخطواتـه الى بناء الدولة الجديدة[٣]. اذ نصت المادة على اختيار هيئة تسمى (الهيئة التأسيسـية لصياغة مشـروع الدستور)، على ان تنتهي من تقديمـه للمؤتمر الوطني العام في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ انعقاد أول اجتماع لها، ويَعْتَمِدُ مشـروعَ الدسـتور المؤتمرُ الوطنـي العـام، ويطـرح للاسـتفتاء عليه خلال ثلاثيـن يوماً مـن تاريخ اعتمـاد المؤتمر له، فاذا وافق الشـعب الليبي على الدسـتور بأغلبية ثلثي المقترعين، تُقِرُّ الهيئة التأسيسية اعتماده دستوراً للبلاد، واذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور، تكلف الهيئة التأسيسـية إعـادة صياغته وطرحه مرة اخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومـاً، ويصـدر المؤتمـر الوطنـي العـام قانون الانتخابـات العامة، اسـتناداً إلى الدسـتور خلال

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ثلاثين يوماً، وتجرى الانتخابات العامة خلال مئة وثمانين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام، والحكومة المؤقتة على اعداد كل متطلبات اجراء العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية وشفافة، كما تتولى المفوضية العامة للانتخابات (التي يُعيد تشكيلها المؤتمر الوطني العام)، اجراء الانتخابات العامة تحت اشراف القضاء الوطني، وبمراقبة الامم المتحدة، والمنظمات الدولية والاقليمية، وبمجرد إقرار المؤتمر الوطني العام النتائج واعلانها، تدعى السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، وفي أول جلسة لها، يُحَلُّ المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهمّاتها، وبانعقاد الجلسة الاولى للسلطة التشريعية، تعد الحكومة المؤقتة حكومة تسيير اعمال الى حين اعتماد الحكومة، استناداً إلى الدستور[٤].

الا ان كل هذه الخطوات التي مثلت أهمَ محطة في تحول الثورة الى بناء مؤسسات الدولة، شهدت محاولة للتحايل على تنفيذها، عندما قام المجلس الوطني الانتقالي بإجراء تعديل دستوري انشأ بموجبه لجنة الستين، وهي لجنة من ستين عضواً لوضع الدستور، وهذا أدى إلى سلب المؤتمر الوطني العام صلاحياته الدستورية، غير ان قوى سياسية كثيرة رفضت هذا التعديل، وحذرت من سلبياته، وعلى أثر المظاهرات التي قامت في معظم المدن الليبية للمطالبة بتساوي التمثيل في الاقاليم الليبية الرئيسة الثلاثة (برقة، وطرابلس، وفزان)، أقر المؤتمر الوطني العام انتخاب اللجنة شعبياً، وان تكون بنسب متساوية بين الاقاليم الثلاثة، ومثل ذلك الامر انتصاراً للإرادة الشعبية، لكون لجنة الستين التي ستقوم بصياغة مشروع الدستور ستكون بالانتخاب لا بالتعيين[٥]. وفي ٢٠ من شباط عام ٢٠١٤ اجريت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وقد تمت ادارة عملية الانتخاب بشكل سليم ، الا انها أخفقت في تحقيق الشمولية المطلوبة من هيئة تمثيلية، بسبب الحوادث الامنية التي حدثت في الاسابيع التي سبقت الانتخابات وفي يوم الانتخابات ايضاً، اذ بقي ثلاثة عشر مقعداً للجنة الستين لم تُنْتَخَبْ، ومن ذلك خمسة مقاعد للمكونات الثقافية وهم الامازيغ والتبو، وواحد من ستة مقاعد مخصصة للمرأة وهو الذي دعا الى اجراء انتخابات تكميلية اخرى لإكمال العدد المطلوب لتشكيل الهيئة[٦]. عقدت الهيئة التأسيسية أوّل اجتماعاتها في ٢١ من ايلول عام ٢٠١٤، واختيرَ علي الترهوني[*] رئيساً للهيئة[٨]. ولقد حددت الهيئة تاريخ انتهاء المسودة الاولى للدستور في ٢٤ من كانون الاول عام ٢٠١٤[*] المصادف اعلان استقلال ليبيا، كما اكدت الهيئة ان الاستفتاء على الدستور سيكون في آذار عام ٢٠١٥[١٠]. وتجد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور نفسها منغمسة في الصراع السياسي الحاصل في ليبيا ولاسيّما فيما يتعلق بحقوق الأقليات والجماعات الثقافية وتمثيلها دور الدين في السياسة والشريعة في القانون، وتمثيل حقوق المرأة، وحقوق الانسان، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والتعامل مع سلبيات قانون العزل السياسي[**]، وعودة الليبيين المهجرين من الداخل والخارج، وأهمّ من ذلك كله الخلاف بين مختلف القوى السياسية الليبية، اللبرالية والاسلامية، في شكل الدولة في

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ليبيا[١٢].

٢-الخلاف في شكل الدولة

ان اهم المعوقات السياسية التي تواجه ليبيا خلال المرحلة الانتقالية هو التوصل الى اتفاق بين القوى السياسية سواء كانت ليبرالية او اسلامية على شكل الدولة، ولاسيّما انه لا توجد رؤية واضحة في هذا الصدد، اذ يرى بعضهم استمرار الصورة القائمة للدولة المركزية، ويرى آخرون عدم ملاءمة النمط المركزي لدولة بمساحة ليبيا، وان الاولى اقامة دولة فدرالية تتبع درجة من اللامركزية مع الاقاليم الليبية الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان)، التي تتباين تنموياً وقبلياً[١٣]. ويرى بعضهم ان الفدرالية تمثل معوقاً لا في اثناء الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة فحسب، بل في مستقبل الدولة ايضاً، ولقد عبرت الفدرالية عن نفسها مبكراً في صيف عام ٢٠١١، قبل اكتمال تحرير البلاد من النظام الفدرالي، وان تراجع عنها المطالبون بها مؤقتاً، الا انها عادت الى الظهور مجدداً بعد انتهاء التحرير من خلال تأسيس مجلس برقة[١٤]. ففي السادس من آذار عام ٢٠١٢، اعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون في بنغازي تأسيس إقليم فدرالي اتحادي بشرق ليبيا، واختاروا الشيخ أحمد السنوسي - ابن عم آخر ملوك ليبيا - رئيساً للمجلس الاعلى للإقليم المذكور[١٥]، وقد جاء القرار خلال مؤتمر عقد بمشاركة نحو ثلاثة آلاف شخص من أهل برقة، وقرر المؤتمر ان تكون مهمة المجلس الاعلى ادارة شؤون الاقليم والدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة، وعدّها رمزاً لوحدة البلاد وممثلها الشرعي في المحافل الدولية، كما اعلنوا في بيانهم الختامي اعتماد دستور الاستقلال الصادر عام ١٩٥١, منطلقاً مع اضافة التعديلات التي تقتضيها الظروف الراهنة, وجددوا رفضهم الاعلان الدستوري وتوزيع مقاعد المؤتمر الوطني وجميع القوانين والقرارات التي تُعارِضُ صفة السلطة القائمة بوصفها سلطة انتقالية[١٦]. وتماشياً مع التوجه نفسه ، اعلنت مجموعة من اعيان المنطقة الجنوبية في ٢٧ من ايلول عام ٢٠١٢، فزان اقليماً فدرالياً، كما شُكِّلَ المجلس الاجتماعي الاعلى لقبائل فزان في ملتقى عقد في مدينة اوباري الجنوبية وانتخب اعضاء المجلس رئيساً لإقليم فزان، وسُوِّغت هذه الخطوة بعدم فعالية اداء المؤتمر الوطني العام وإخفاق الحكومة في الاستجابة لمطالب الشارع، ولاسيّما في منطقة فزان التي تعد أحد ابرز معاقل مناصري نظام القذافي[١٧]. جاءت الدعوة إلى الفدرالية بدعوى اعطاء فرصة عادلة للأقاليم لتحقيق تنمية تستحقها بعد مرحلة التهميش والاقصاء في مرحلة القذافي، ولاسيّما مع ادراك سكان الاقليم الشرقي اشتمال منطقتهم على النسبة الكبرى من النفط والغاز فضلاً عن البنى التحتية من مصافي النفط وانابيب النقل وموانئ التصدير، في حين لا ينعكس ذلك على مستوى الاقليم[١٨].

يرى بعضهم ان الدعوة إلى الفدرالية في ليبيا، ستفتح الباب على مصراعيه امام احتمالات مختلفة ترتبط بقدرة البلاد على التماسك[١٩]. ذلك ان تطبيقها في بلد يتميز بتركز السكان في الشريط الساحلي الضيق وفي المدن الكبرى ولاسيّما(طرابلس وبنغازي) ، سيكون سبباً مباشراً لخلق

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مستويات متعددة من عدم الكفاية في ادارة الشأن العام، وينذر بإهمال باقي المناطق والمدن والقرى على حساب صغر عدد سكانها، وان ذلك سيعرقل تنفيذ أي خطط للتنمية المكانية كما سيعوق تطوير قطاعات اقتصادية مهمة من طريق تنويع مصادر الدخل، ومقاربة هدف التخلص من هيمنة قطاع واحد على الاقتصاد الوطني[٢٠]. من جانب آخر ان التلويح باستخدام القوة ضد الدعوة إلى الفدرالية أو محاولة اسكاتها بتقديم تنازلات، مثل تعديل حصة المنطقة الشرقية في مقاعد المؤتمر الوطني العام ولجنة صياغة الدستور، وتعديل الاعلان الدستوري، والنظر في اصدار قانون للحكم المحلي، وافتتاح فروع الحكومة ووزارتها وهيئاتها، واعلان بنغازي عاصمة اقتصادية، وغيرها من الاجراءات لا تعكس توجهات أو سياسة أو رؤية تنموية أو استراتيجية بل تعكس سياسات اللحظة، وتعكس غموض الرؤية وتمثل التهديد الحقيقي لمرحلة التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة[٢١].

٣-الاحزاب السياسية والمجتمع المدني

منذ اندلاع الثورة ضد القذافي بدأت قوى سياسية مختلفة بالتعبير عن نفسها بأشكال ومستويات مختلفة من العمل السياسي الحزبي أو المجتمع المدني، ويأتي في مقدمة هذه القوى الجماعات الاسلامية ، فبالرغم من صغرها من ناحية حجم العضوية ان هذه الجماعات منظمة بدرجة عالية، ويخضع اعضاؤها لانضباطية واحترام قياداتها، وابرز هذه الجماعات (الاخوان المسلمون) الذين لهم تأريخ تنظيمي في ليبيا منذ الخمسينيّات من القرن الماضي، وقد مر بمراحل مد وجزر حتى أُعيد تنظيم الجماعة وبروزها مجدداً على الساحة الليبية بمجرد سقوط نظام القذافي، وكانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا[٢٢]، وهي التي تضم اسلاميين متعددي التوجهات، كبرى هذه الحركات والتجمعات، الا انها تعرضت للتشتت وتخلى الكثيرون عنها، ازاء الخلافات التي طبعت المعارضة الليبية في الخارج منذ إخفاق ما عرف بالمؤتمر الوطني الذي أسس ليجمع كل المعارضين للقذافي في توحيد جهودهم وتنسيقها ، مع ذلك فأن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مثلت حضوراً اعلامياً وسياسياً لافتاً للنظر خلال مرحلة الثورة وقبل تحرير طرابلس من خلال عدد محدود من الشخصيات التي تنتمي اليها[٢٣]. وتوجد على الساحة حركات اهمها الجماعة الوهابية والسلفية التي تنتمي الى الفكر السلفي المعروف بحرصه على اطاعة أولي الأمر، وينتشر هذا التيار بشكل سريع بين اوساط مئات من الشعب والشباب الذين هم أقلّ تعليماً، ويرتبط هؤلاء بالحركة السلفية العربية، ولاسيّما السعودية التي تستغل الشباب الليبي الموجود لإداء مناسك الحج والعمرة، فضلاً عن تأثر بعض الشباب بآراء اليمني (مقبل الوادعي)[٢٤]، المعروف بآرائه ومواقفه المتشددة والمعادية لمدرسة الوسط والاعتدال، وقد اصبح وجود هذه الجماعة اكثر وضوحاً داخل المجتمع الليبي من خلال تبنيهم سياسة الهدم لكثير من المزارات الدينية والتماثيل ونبش قبور النصارى، وهو الذي خلق ردة فعل سلبية وألب عليهم الرأي العام الذي لم يعتد المساس بهذه المزارات حتى في عهد القذافي[٢٥]. أما الاتجاهات الاسلامية المتطرفة أو الجهادية التي كان نظام القذافي قد الحق بها ابلغ

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الضرر، فإنها لم تفصح عن نفسها بشكل واضح، وكانت الجماعة الاسلامية المقاتلة أبرز هذه التنظيمات[٢٦]. وتتميز الجماعة بتوجه جهادي، وخاضت مواجهات عسكرية مع نظام القذافي انتهت بقتل عدد من اعضائها آخرين، ودخلت بعدها في حوار مع نظام القذافي انتهى بموافقة الجماعة على القيام بمراجعة فقهية لكل منطلقاتها الفكرية والعدول عن العنف، وهو الذي نجم عنه الافراج على مراحل عن جميع اعضائها[٢٧].

ولقد أدت الجماعة دوراً بارزاً في دعم ثورة ١٧ من شباط، إذ دعمت الجبهات بخبراتها العسكرية والتدريبية نتيجة تجربتها في افغانستان، على رأس الجماعة يأتي (عبد الحكيم بلحاج) الذي ظل بعيداً عن الاعلام حتى سقوط طرابلس، إذ ظهر بوصفه شخصية رئيسة اضطلعت بقيادة المجلس العسكري في طرابلس، وشخصية اعلامية متحدثة عن الدولة الدينية المنشودة في ليبيا وغيرت الحركة اسمها لتصبح (الحركة الاسلامية الليبية من أجل التغيير) ، ولقد تمت مأسسة الجماعة من خلال تشكيل حزب اسمه الوطن، ولم يحقق الحزب نجاحات تذكر في انتخابات المؤتمر الوطني العامة فحصل على مقعد واحد، بالرغم من الدعاية الانتخابية التي قام بها الحزب[٢٨].

أما القوى السياسية الاخرى فمتمثلة بالقوى الليبرالية ذات التوجه السياسي القومي والعلماني، وهي قوى تعلن الولاء لقيم الديمقراطية الليبرالية ، وبعض قيادات هذه القوى هي من الذين كانوا على نشاط في الحقل السياسي والحراك الثقافي والحقوقي خلال حكم القذافي او من الذين اختاروا المعارضة في المنفى، هذه القوى تفتقر الى التنظيم على المستوى الشعبي ولم تنتبه قياداتها الى ذلك الا حينما ادركوا الحراك العملي للتيارات الاسلامية، وقد عمل هؤلاء على انشاء تنظيمات حزبية او منظمات مجتمع مدني تتبنى وجهات نظرها بشكل عام ومن هذه الاحزاب حزب التضامن الليبي, وحزب الامة, وتجمع ليبيا الديمقراطية و الحزب الوطني الليبي[٢٩].

وعليه يصعب رسم صورة تفصيلية للأحزاب السياسية التي أُعلِنَت في ليبيا بعد الثورة، فترى دراسة تحليلية لعالم السياسة الليبي محمد زاهي المغربي ان الاحزاب الوليدة نتاج طبيعي للسياقات والبيئة التي ولدت فيها، فليس ممكناً في ظل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لليبيا ان تظهر غير الأحزاب القبلية والجهوية أو الايديولوجية، ذلك ان الطبقات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال في مراحلها الجنينية، لم تتطور بالدرجة التي يمكن ان تجعلها فاعلاً اساسياً، بل ان الوعي الطبقي لا يزال ضعيفاً جداً، وهذا ما يفسح مجالاً واسعاً امام المصالح والانتماءات الأُسَريّة والعشائرية والقبلية والاقليمية بدلاً من المصالح الاقتصادية والطبقية[٣٠].

وتعاني الاحزاب الليبية الجديدة عموماً، الكثير من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام، فهي تعاني ضعفاً تنظيمياً وربماً فقراً ديمقراطياً في ادارتها، الا ان اهم خصائصها هي الافتقار الى مشروع سياسي والى قاعدة اجتماعية حقيقية، فضلاً عن ذلك تشير بعض التقارير والتحليلات الى دور الدعم الخارجي لأحزاب وتيارات اسلامية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مختلفــة، وتتبــادل الاحــزاب السياســية اتهامات بشــأن ارتباطاتها الخارجيــة والمال الذي تحصل عليــه زيادةً على ارتباطاتهــا الجهوية والاقاليمية أو بالتشكيلات المسلحة[٣١].

ان أحــد أهــم المعوقــات التي تواجــه عملية بناء الدولة في ليبيا، يتمثل في اولئك الذين لا يرتضون الدخول بشكل تنظيمي مؤطر في العملية السياسية، ويَعُدُّون ما هو موجود مخالفاً ومناقضاً لتوجهاتهم في الحكم الاســلامي والدولة الاسلامية ، فهؤلاء لديهم ميليشيات مسلحة بأضخم التجهيزات، ولهم اجندتهم الخاصة، ومنهم الاســلاميون المتشددون الذيــن يفضلون الاســلام المواجه لا المشــارك، وقــد شــرعوا فــي التعبيــر عــن انفســهم بهــدم التماثيل ونبش القبــور وتهديم المزارات واعلنوا ضخامة تجهيزاتهم بمسيرة اطلقوا عليها (نصرة الشريعة)، ضمن كتائب متعددة من جهات مختلفة من ليبيا، ولقد رددت ضمن شعاراتها رفضها ان تكــون تحت حكومة أو مجلس يحكم بغير ما انزل الله ، وأنّ الديمقراطية منهج غربي مخالف لمنهج الاسلام[٣٢].

أمــا المجتمع المدني[٣٣] فــي ليبيا فقد عانى هيمنة الدولة وتسلطها ، سواء تعلق الامر بالنظام الملكي او بنظــام القذافــي، ويقول المنصــف وناس "ان تاريخ العمل الجمعياتي في ليبيا تاريخ تقاطعات، وليــس تاريخ تراكمات"، وقــد مثلت ليبيا القذافي نموذجاً للتعامل مع المجتمع المدني، اذ كان لزاماً علــى النقابات والروابط المهنيــة الجماعية التزام السياسة العامة للدولة التي تمتلك وحدها حق انشاء هــذه التنظيمات او حلها، لذلــك لم تحتل منظمات المجتمــع المدني أي فضاء مســتقل ومنفصل عن الدولــة، بــل انها عدَّت جــزءاً من آليــات النظام السياســي[٣٤]. فأحَدُ أهم مشاغل القذافي، ومن اهم مقومات النجاح والاســتقرار في نظره، الحيلولة دون نشــوء أي تنظيمات او قوى اجتماعية يمكن ان تعــرض تجربته (الجماهيريــة) للخطر، لذلك ســعى إلى سلب المجتمع المدني كل عنصر للقوة او وسائل التأثير المحتمل أو النفوذ، مثلما حرص علــى القضاء علــى أي فرصة لنشــوء معارضة سياســية من أي نوع، هذه السياســة انطوت على تبني اساليب القمع والرعب وعدم مراعاة القانون وحقوق الانســان ولاســيّما من خلال الدور الذي كانت تقوم به اللجان الثورية، لذلك فان المعارضة لنظــام القذافــي بدأت تأخذ اشــكالاً متعــدّدة، من محاولات الانقــــــــــلاب العسكري[٣٥] الى الرفض الســلمي، ثم تأسيس حركات وتنظيمات ليبيــة معارضــة في الخارج[٣٦].

وبعد الثــورة تنامى قيام منظمات المجتمع المدني فــي كل المدن الرئيســة في ليبيــا، وتتمحور هذه التنظيمات على قضايا، اغلبها حقوقي أو نســائي او انســاني الطابع، في حين يبدو واضحاً الوجود النشيط للتيارات الاسلامية في عدد كبير منها، فان التيارات الاخرى تجد تمثيلاً مناسباً ايضاً، وتميز المجتمــع المدني الناشــئ بغلبة الطابــع الجهوي او المحلــي، زيــادةً على ان كثير مــن التنظيمات التــي نشــأت تعرضــت للتشــرذم والانقســامات والانشــقاقات، بما يعكس عدم القــدرة على تبني الرؤى المختلفة واســتيعابها، ان المجتمع المدني يحمل فــي داخله ســلبيات المجتمــع الذي خضع لنظــام حكم تســلطي، ويعانــي في القيــم والثقافة الديمقراطيــة، كما ان هذا المجتمــع في المراحل

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الانتقاليــة يواجــه الكثير من العقبــات والتحديات الناجمة عن ضعف القدرات بشكل عام، والحاجة الــى المــوارد اللازمة، وهذا ما قــد يجعله رهينة للتبعيــة المالية الداخليــة أو الخارجية التي تجعل استقلاليته تحت وطأة التوظيف السياسي[٣٧].

فضــلاً عن ان المــرأة ما زالت تواجه الاســتبعاد الاجتماعي والسياســي، بمــا يحد من قدرتها على المشــاركة في العمل بمنظمــات المجتمع المدني، ويجعــل منظمــات المجتمــع المدنــي الخاصــة بالنساء او تمثيلهن في عموم المنظمات ومن ذلك الاحــزاب، محدودة النطــاق والاثر في آن واحد، وهــو ما يرســخ معوّقات تطــور المجتمع المدني ومِن ثَــمَّ اعادة بناء الدولــة والتحول الديمقراطي في ليبيا[٣٨].

ثانياً: المعوقات العسكرية والامنية:

اتســمت المؤسسة العســكرية في ليبيا بالضعف، فبالرغم من أنّ اتساع المســاحة الجغرافية وعدم اتصالها يســتلزمان مؤسســة عســكرية للسيطرة عليها، وتعميق الانتماء الوطني، سعى القذافي إلى اضعافها خشية ان تكون اداة التغيير السياسي في المجتمع[٣٩]. وقد ســعى إلى تشــكيلها من ولاءات عشــائرية وقبائلية، وغالبية قياداتها من المقربين له، وقام معمر القذافي بتقاســم الســلطة في مجال الادارة والجيش مع قبائل معينة من خلال شــراء الولاء عبر توزيع الريع النفطي[٤٠].

لقد حول القذافي المؤسســة العســكرية الليبية الى كيان اشــبه بالميليشيات الشــعبية، لأنه يؤمن بان الســلاح يجب ان يكون في أيدي الشعب، لذا حل القذافــي الجيــش الليبــي بعد هزيمته في تشــاد، وأعاد تشكيله على اسس ولائية مرتبطة به، تحت مسَــوغِّات جماهيريــة الســلاح وان كانت هناك إشــارات مفادها خشــية القذافي بروز احتجاجات وانشــقاقات بين صفوف المؤسسة العسكرية، في المقابل كرس القذافي المؤسسات الامنية الموازنة لإضعاف المؤسســة العســكرية، فقد اعتمد أمنياً على حركة اللجان الثورية، والكتائب الامنية مثل اللواء (٣٢) المعروف باســم كتائب العقيد خميس نجل القذافــي وأدت الاخيرة دوراً في المواجهات المسلحة ابان الثورة[٤١].

ونتيجــة لضعف المؤسســة العســكرية اصبحت المشــكلة الامنية إحــدى اكثر المشــكلات خطراً والتــي تواجهها ليبيا بعد ســقوط نظام القذافي، إذ انتشر الســلاح بين ايدي الجماعات والميليشيات في كل ليبيا، واعداده بالملايين وقطعه الاساســية جــاءت من مخازن كتائب معمــر القذافي، ثم من طائــرات الناتو ولاســيّما الفرنســية والبريطانية التــي ألقت كميّــات هائلة منــه ذات نوعيات غير مســبوقة الوجود في ليبيا، ثم من اطنان الاســلحة التــي شــحنتها قطــر الــى الجماعات الاســلامية الجهاديــة فــي ليبيا خــلال الصراع مــع كتائب القذافي، وانتشــار الســلاح في ليبيا ليــس معتمداً على استخدام الاحزاب أو الجماعات المختلفة له، بل ان مشكلته الاساسية تكمن في أمرين[٤٢]:

الامــر الاول : انــه عماد التشــكيلات المســلحة للإســلاميين علــى اختلافهــم (الجماعــة الليبيــة المقاتلــة، والاخــوان المســلمون، والحــركات السلفية).

الامــر الثاني: ان الســلاح في ليبيا بــات جهوياً ،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

كما الانتماء وكما الجغرافية. وتبرز الميليشيات المسلحة بوصفها أهمّ فاعل في ليبيا[٤٣]. اذ تهيمن الميليشيات المسلحة على الوظيفة الامنية للدولة، فهناك نحو (١٢٥) الف شخص يحملون السلاح، كما يوجد اكثر من مئة ميليشيا مسلحة على اساس مناطقي، وتمارس مهمّات الامن الداخلي[٤٤]. وأدّى تشجيع المجلس الانتقالي تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للرقابة والقيود، إلى ان اصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت ايضاً جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات مستغلة غياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح ، وهكذا بدلاً من الحد من السلاح وجمعه، ازداد تداوله وشُكِّلت فصائل جديدة بعد اعلان تحرير البلاد من حكم القذافي، وزاد من تشجيعها اللجوء إليها للحراسة أو الامن، فاصبحوا اكثر تماسكاً بالدور الجديد بعد ان عرفت معنى القوة وتمتّعت بمزاياها وحصلت على الاموال والممتلكات[٤٥]. تمارس بعض هذه الميليشيات دوراً فاعلاً ومؤثراً في تفاعلات المشهد السياسي في ليبيا، ومن ابرزها "درع ليبيا" وهي في معظمها تحالف ميليشيات في مدن ساحلية الى الغرب والشرق من طرابلس، وفي قلبها مصراتة، وبرزت قوة تلك الميليشيات، عندما اسند اليها المؤتمر الوطني العام في عام ٢٠١٣، مهمات تعزيز الامن في طرابلس، عقب ازدياد التوتر في العاصمة، وهو ما لقي معارضة قبائل الزنتان، في حين أنّ الفصيل الميليشياوي الآخر الاكثر بروزاً هو ميليشيا الزنتان جنوب غربي العاصمة طرابلس، وهو يُعارض تزايد تأثير مصراته وبعض حلفائها من الاسلاميين في المؤتمر الوطني العام والحكومة، فضلاً عن الشرق إذ شَكَّلَ (جيشَ برقة) مؤيِّدو الفدرالية وميليشيات جهادية، أما الكتائب الموجودة في المنطقة الجنوبية ، فهي صغيرة واكثر ارتباطاً بالقبيلة[٤٦].

ولم تحظ السلطات الليبية، سواء ابان المجلس الانتقالي، أو بعد تشكيل المؤتمر الوطني العام، بالقوة الكافية لنزع سلاح الميليشيات ودمجه في الجيش الليبي الجديد، على الرغم من صدور قرار حلّها في ايلول عام ٢٠١٢، ولاسيّما ان هذه الميليشيات تخشى ان تسليم اسلحتها قد يعني تهميشاً في معادلة الثروة والسلطة، فضلاً عن وجود فجوة امنية وسياسية تتسع بين الشرق الذي بادر بالثورة على القذافي، والغرب الذي أدّى دوراً في حسم المعركة ضد القذافي، فالقوة المسلحة التي أُسست في الشرق مع بدء الثورة، لم تتمدد لباقي البلاد، لتصنع لبنة المؤسسة العسكرية التي لا تزال ضعيفة التأثير الامني، الامر الآخر ان هناك تكيفاً مع اللامركزية الامنية من قبل السلطات الانتقالية سواء بالتنسيق مع بعض الميليشيات، دون استيعابها في الجيش النظامي، أو اللجوء للميليشيات لحماية السفارات وفض المنازعات القبلية، كما حدث عندما لجأت الحكومة الى "درع ليبيا" في اشتباكات الكفرة، أو التغاضي عن ظاهرة الجيش المناطقية، التي تخضع لولاء قادتها لا الدولة[٤٧].

وتشهد ليبيا انقساماً ميدانياً وسياسياً، إذ ينقسم الليبيون بشأن الموقف من العمليات العسكرية غير النظامية التي يقودها عدد من قادة الجيش الليبي[٤٨] شرق البلاد وغربها، إذ يرى فريق ان

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

هـذه العمليات انقـلاب على الشـرعية المنتخبة، ويسـعى من خلالها العسـكر الى استعادة عصر الانقلابـات العسـكرية التي كان آخرهـا انقلاب القذافـي عـام ١٩٦٩، واسـتمر اكثر مـن أربعة عقـود، وهنـاك فريـق آخـر يصـف العمليـات العسكرية بانها تصحيح لمسار ثورة ١٧ من شباط عام٢٠١١، ذاهبين الى انها انحرفت عن اهدافها بشـكل كامل وأضحى رموز التطرف والارهاب يتولون التشـريع والتنفيذ من خلال برلمان يقوده متشددون واصوليون وحكومة يدبر مهمّاتها قادة سـابقون من الثوار، تباينت توجهاتهم العسـكرية والجهوية، بل العقائدية[٤٩].

أحدثـت الازمة الامنية الليبيـة تحديات وأخطاراً أمنية ذات ابعـاد تجاوزت النطاق المحلي لتطول البلـدان المجـاورة ولتزيد من هشاشـة الاوضاع وتضاعـف التهديدات الامنية فـي كل دولة على حـدة، وفي المنطقـة كلّها، اذ ترتـب على انهيار المؤسسة العسكرية والامنية في ليبيا، ان تحولت ليبيا الـى منطقة تجارة عبور للسـلاح، بمختلف انواعـه إذ قـدرت بعض المصادر الاسـتخباريّة عـدد الصواريـخ التـي اختفت من مسـتودعات السـلاح الليبيـة بنحـو (٣) آلاف صـاروخ بالغ الخطر، وهـو ما اثار مخاوف كثيرة من خضوع السـلاح لعناصر تنظيم القاعدة او قيامها بأعمال تفجيرية اكثر حدة، سواء في الداخل الليبي أو في مناطق خارج ليبيا[٥٠].

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية:

سـبق أن أُشـير الى ان الاقتصاد الليبـي اقتصادٌ ريعيٌّ، اذ يعتمد بشكل اساسي على النفط مصدراً للدخـل القومي، واسـتناداً إلى إحصـاءات ادارة معلومـات الطاقة الامريكية تمتلـك ليبيا احتياطياً نفطيـاً يصل الى نحو (٤٦,٢) مليار برميل، وهو ما يجعل ليبيا تمتلك اكبر احتياطي مؤكد للنفط في افريقيا، وتمثل الترتيب التاسع عالمياً، وقد اعلنت وزارة النفـط والطاقـة الليبية مؤخراً اكتشـافات جديـدة، لذلـك فان التقديـرات السـائدة لا تعكس الواقـع، ذلك ان موارد البـلاد الهيدروكربونية لم تُكتَشَف بعد[٥١]. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول ان ليبيـا دفعت ثمن ما يعرف بـ (لعنة الموارد) على اكثر من مستوى، ولاسيما في عهد القذافي، اذ ان هذه الموارد يمكن ان تكون سلاحاً ذا حدين، فهي وسـيلة للإنفـاق ومـورد للرقـي والنهضة والتنمية، كما يمكـن ان تقود الى التبذير والهدر، وتنميـة قيم الاتكالية والاعتماد على عطايا الدولة للسـكان، بـدلاً من ترسـيخ قيـم العمـل والكفاية وتعظيمهمـا، ان اقتصاد الريـع يحمل خطره في داخله اذا لم يتبَنَّ المجتمع استراتيجية تنموية تنوع مصـادر الدخل الوطنـي، وتحقق اقصـى فائدة، واسـتثماراً تنموياً من موارد النفط الناضبة حتماً، ذلك ان موارد الدولة النفطية يمكن ان تشكل عائقاً امام عمليـة بناء الدولة، إذ ان بعـض قادة الدول الغنيـة نفطيـاً يتمتعـون بعوائد النفط، ويسـعون إلـى ادامة سـيطرتهم على اقتصـاد ريعي يخلق سلسـلة لامتناهية من الفئـات والمجموعات التي تريد الاستئثار بهذه الموارد، أو نيل نصيب وافر منها من غير عناء[٥٢]. وقد تصرف نظام القذافي فـي الثروة النفطية للبلاد وانفـق مواردها المالية وسخرها لإدامة الهيمنة، إذ عانى الاقتصاد الليبي ولا يزال يعاني الكثير من الازمات والمشـكلات الهيكليـة مـع تداعيـات اجتماعية سياسـية كانت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تتضاعف يومياً، ويمكن إعادة هذه المشكلات الى السياسات الاقتصادية التي كانت معتمدة في ظل نظام القذافي منذ اواخر السبعينيّات، إذ تميز النهج الاقتصادي بسيطرة الدولة المفرطة على القطاع العام، في حين هُمِّشَ القطاع الخاص، وخلقت هذه السياسة اختلالات حادة هددت فرص التنمية، وكان الاقتصاد يعاني الى حد انه بدا على وشك الاختناق، واستلزم هذا سياسة اعادة هيكلة شملت ترشيد الانفاق العام الذي من شأنه ان يتيح فرصاً للقطاع الخاص بالمشاركة بفاعلية في الانشطة الاقتصادية[٥٣].

بعبارة اخرى اضطر النظام الى الشروع بالإصلاح الاقتصادي ، وأكد ما عرف باسم الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة. ووضعت هذه الخطة على اساس مفاهيم التنافسية المرتبطة ببحوث استاذ ادارة الاعمال بجامعة هارفرد (مايكل بورتر)، والشركة الاستشارية المعروفة باسم (مونتير)، ومع ذلك، ادى ذلك في النهاية الى مجموعة من التدخلات غير المنسقة التي سعت بصفة عامة لتحرير الاقتصاد وتطوير بيئة الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع تشجيع الانشطة التجارية الخاصة وزيادة الاعمال، ولم تنفذ معظم هذه المقترحات بعدما ادرك القذافي انه حتى تكون مثل هذه الافكار مجدية وفاعلة لابد من ان تكون مصحوبة بمجموعة كاملة من الاصلاحات السياسية والقانونية، وعلى الرغم من تنفيذ بعض عناصر المشروع، لم يتحسن المستوى المعيشي للأفراد الليبيين بشكل كبير، كما عُرِضَتْ فرص كثيرة ليستولي عليها الانتهازيون وفي مقدمتهم اولاد القذافي واتباعهم[٥٤]. وازاء هذه السياسات، لم ينعكس كون ليبيا أغنى بلد في افريقيا على الاقتصاد الحقيقي للفرد الليبي ذي الدخل المتوسط، إذ يقع نحو نصف السكان خارج الاقتصاد المدفوع بالنفط، ومعدل البطالة مرتفع بشكل مذهل إذ بلغ اكثر من (٣٠٪)، في حين قدرت بطالة الشباب بما بين (٤٠٪ و٥٠٪) ، وهما أعلى نسبتين في شمال افريقيا[٥٥]. وبقيت ليبيا تعاني تدنياً في البنى التحتية، اذ لم يقم نظام القذافي بأي خطط تنموية، ولاسيّما في خدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم[٥٦].

وكان لقيام ثورة ١٧ من شباط عام ٢٠١١ اثرها في الاقتصاد الليبي، ولاسيّما في النشاط الاقتصادي الهيدروكربوني، إذ هبط انتاج النفط الخام الى (٢٢) الف برميل في تموز عام ٢٠١١، ولكن سرعان ما استؤنف الانتاج في الربع الاخير من عام ٢٠١١، حتى وصل الى نصف مستواه قبل الصراع، أما الانشطة الاقتصادية غير الهيدروكربونية، فقد تأثرت تأثُّراً كبيراً بتدمير البنية التحتية ومنشآت الانتاج، واضطراب الانشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الاجنبي، ورحيل العمالة الوافدة، ومِن ثَمَّ في ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة (٥٠٪) استناداً إلى التقديرات، كان مجمل الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١١ اقل بنسبة (٦٠٪) من مستواه عام ٢٠١٠[٥٧].

وعلى الرغم من انتهاء الثورة وسقوط نظام القذافي, لم يخرج ما يحصل في ليبيا عملياً

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

عـن النمـط الـذي كان سـائداً فـي ادارة الثروة النفطيـة والتصـرف فـي عوائدها الماليـة، اذ لم تتمكن السـلطات الانتقالية من صياغة سياسـات اقتصاديـة مغايرة لتلك التـي كانت متبعة في ظل نظام القذافي التي أدت دوراً اساسـياً في ايقاد نار الثورة[٥٨]. بل على العكس من ذلك رسَّـخت هذه السلطات دور الاقتصاد الريعي للدولة، من خلال زيـادة المواطنين المعتمدين علـى عطايا الدولة، الى درجة ان برنامج ادماج الثوار المسـلحين في المؤسسـات المدنية، اقتصر في نهاية الامر على ضمهم الـى قوائم موظفـي الدولـة[٥٩]. ولم تحلَّ مشـكلات البطالة، وبطء النمو، وتزايد العجز في الميزانيـات، وتزايد معـدلات الانفاق وانخفاض الايرادات، وتدهور الحسابات الجارية، وتسارع التضخم، وكل مسـاوئ اقتصاد الريع، وهذا ادى الـى ضيـاع الكثيـر من الفـرص للاسـتفادة من عشـرات المليارات مـن الدولارات فـي تحقيق إعـادة الاعمار والتنمية وبنـاء الدولة بعد التغيير على وفق تقارير المسؤولين واعترافاتهم بالفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة[٦٠].

رابعاً: المعوقات الاجتماعية:

ترتبـط المعوقـات الاجتماعيـة بمجموعـة مـن المشـكلات التـي أُجِّلَـت طويـلاً مواجهتها بفعل سياسـات الانعزال والانغلاق التي فرضها نظام القذافـي، وكذلـك لسياسـات التمييـز والتفرقـة والمحاباة والقمع التي مارسـها النظام نفسـه بين القبائل والاقاليم[٦١].

اذ وظف القذافي القبيلة بوصفها أحد اركان تثبيت حكمه واعتمد على شـيوخ بعض القبائل في دعم شـرعيته السياسـية، وأسهم في ترسـيخ الانتماء القبلـي بوصفه أحد مقومات الهويـة للفرد الليبي بسـبب الغائه لنظام التعددية الحزبية ولمؤسسات المجتمـع المدني، وللمؤسسـات الوطنية الجامعة التـي يمكـن ان تخفـف مـن الانتمـاءات الاولية لمصلحة الانتمـاء الوطني، لهـذا حظيت القبائل بمكانـة مهمة في نظامه ووظفها في اطار يشـبه الـى حـد بعيد نظـام المحاصّـة الـذي يعتمد في الاصل على مبـدأ الولاء للنظام تمامـاً كما يفعل شـيخ القبيلة، وكان القذافي يطبق سياسة (العصا والجـزرة) فيمـا يخص النظـام القبلـي، فالقبائل الوفيـة له كانـت تحصل علـى امتيـازات مادية ومناصـب سياسـية امنية فـي حيـن كان الابعاد والعقاب من نصيب القبائل المعارضة، وأدت هذه السياسة الى ظهور مبدأ الولاء الذي كانت القبائل تستنسـخه هي أيضاً، إذ يحصل القادة المخلصون على الامتيازات المادية والحظوة الاجتماعية عند شـيوخ القبائـل[٦٢]. كما ادت الـى زرع حالة من الكراهيـة وعدم الثقـة بين قبائل البـلاد وأقاليمها ولاسـيّما بين الشـرق (بنغازي) من ناحية، وكل مـن الغـرب (طرابلس) والوسـط (سـرت) من ناحيـة اخرى، بفعـل انحياز القذافـي للأخيرتين على حساب الشرق، الذي بدا معارضا في معظم الاوقات لسياسات القذافي التوزيعية على مختلف المجالات[٦٣].

ان انتشار القيم القبلية في المجتمع الليبي، دفع بلا شـكّ الى تراجع مفهوم المواطنة والولاء والهوية والمسـاواة والعدالة في توزيع الثروة بين مختلف مناطـق ليبيا[٦٤]. وتبدو مشـكلة الهوية واحدة من اكثر المشـكلات واسـرعها ظهوراً على سـطح

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المعوقات الاجتماعية لمرحلة ما بعد القذافي، فعلى الرغم من التجانس الديني والمذهبي الليبي على المستوى القاعدي الشعبي[٦٥]. قادت الحرب الى تأكيد الهويات الاثنية المطالبة بالحقوق والتمثيل والعدالة الاجتماعية، وهو ما كان يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كان يؤديه القذافي في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الاقليات في الاقليم لأغراض التهديد أو الاسكات، مثلما كان يفعل مع الطوارق والتبو، لذلك نجد ان صراعات قديمة تطفو على السطح عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين الى المشاركة وإلى تجاوز ما عانوه من تهميش، وان غياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي الى جماعات اثنية ومناطق مجاورة كانت تعتمد على الدعم المباشر والاستثمارات الاجنبية، يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد اكثر استعداداً لذلك، وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه هذه الجماعات من أخطار وصعوبات وفقر وانعدام ابسط مقومات الامن الغذائي، وهبوط حادّ في مستوى معيشة هذه الجماعات[٦٦]. من ناحية اخرى ظهرت مطالبات جديدة للأمازيغ بضرورة اعادة الاعتبار للثقافة واللغة الامازيغية، بوصفها شريحة اساسية من شرائح المجتمع الليبي، وتعويضها عن سنوات القمع التي عاشتها في عهد القذافي[٦٧].

وعليه سعت القبلية بعد انتهاء الثورة لاستعادة قوتها في التوازنات السياسية، إذ إنّ ثمة تصاعداً للصراعات القبيلة في ليبيا، ومن ابرزها: الصراع بين مصراتة والزنتان على طرابلس، او القبائل العربية والتبو في الكفرة، كما اظهرت حالة مدينة بني وليد التي قتل الكثير من ابنائها في معتقلات خارج سيطرة الدولة دون محاكمة، عمق الصراعات الممتدة تاريخيا بين قبيلة الورفلة ومصراته ومِن ثَـمَّ فالصراعات القبلية شكلت عائقاً امام عملية بناء الدولة والتحول الديمقراطي في ليبيا[٦٨].

من جانب آخر تعاني ليبيا على المستوى الاجتماعي ارتفاع نسبة الاميين، فمستويات التعليم في ليبيا متدنية، وترتفع نسبة الامية الى (٢٠٪) وهي نسبة مرتفعة بالنسبة إلى عدد السكان المحدود، وإلى دولة غنية بالموارد والثروات[٦٩].

فعلى الرغم من مجانية التعليم وانتشار المدارس والمعاهد في مختلف مناطق البلاد، لم يكن التعليم حتى لحظة سقوط القذافي فعالاً، اذ اعتمد نظام القذافي على فلسفة تحويل التربية والتعليم في المدارس والكليات والجامعات والمعاهد الى ملتقيات لتجمع الشباب ليكونوا تحت انظار الدولة، وليشغلهم عن التطرق الى شؤون الحكم والسياسة، ومن ثم لم يقدم التعليم الثقافة الاصلية المنتجة، والابتكار العلمي والبحث المثمر، وظلت المؤسسات الجامعية حتى السنوات الاخيرة تعتمد بشكل كبير على الاساتذة المغتربين من الدول العربية والاجنبية، الذين عملوا في مختلف الجامعات والمعاهد الليبية من فلسطين والاردن ومصر والعراق وموريتانيا والجزائر وتونس وتشاد والمغرب ولبنان وبريطانيا وفرنسا وغيرها[٧٠].

ومن ثم اصبح النظام التعليمي يخرج شباباً غير قادرين على العمل، وهذا جعل ليبيا تعاني

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

نقصـاً ظاهراً في الملاكات والقدرات والخبرات، فاسـتناداً إلـى تقريـر وزارة العمـل الصادر في عام ٢٠١٣، فان نسـبة غيـر المؤهلين من اعداد الباحثين عن العمل، والمسجلين في مكاتب العمل ، بلغـت (٥٧٪)، ومـن ثـم اصبـح البلـد يواجه معوقات ومشـكلات حقيقية فـي توفير الملاكات اللازمـة للمؤسسـات المختلفـة، وتُشْـغَلُ هـذه المؤسسـات بغير المؤهلين، استجابة لضغوط او خدمة أو لأغراض سياسـية أو حزبية، وعليه ان الاعتبارات القبلية والاقاليمية والسياسية تتحكم في سياسات التشـغيل والتوظيف اكثر من اعتبارات الحاجـة والكفاية، وهذا يؤدّي دوراً سـلبياً يجعل عملية بناء الدولة اكثر صعوبة[٧١].

المطلب الثاني: مستقبل بناء الدولة في ليبيا

وفي ضـوء المعوقات الداخلية التـي تعانيها ليبيا على جميـع المسـتويات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والعسـكرية ، بات المسـتقبل الليبي غامضـاً الى حـد كبير، إذ يمكن القـول ان هناك اربعة مشـاهد تتعلق بمسـتقبل ليبيا بعـد التغيير وهي كالآتي:

المشـهد الاول: بقـاء الحـال الـى مـا هـو عليه والتحـول الى دولة فاشـلة: اذ يـرى بعضهم انه بسـبب ما تشـهده ليبيـا من اوضاع خطـرة, فأن هنـاك احتمـالاً كبيـراً لتحوّلهـا الى دولة فاشـلة على جميع المسـتويات السياسـية, والاقتصادية, والاجتماعية, والامنية, فليبيا تشـهد في مرحلة ما بعد القذافي, صراعاً بين القوى الرئيسـة, أي بين التيار الليبرالي وبين التيار الإسلاميّ والذي يضم حركة الاخوان المسـلمين وتيارات سلفية اخرى, وحركات قريبة من ايديولوجية تنظيم القاعدة[٧٢].

المشهد الثاني: التفكك او التقسيم ، ويتمثل باحتمال تقسـيم ليبيا الى مناطق شـرقية وغربية، فالواقع الجغرافـي لليبيا الذي اتاح في الماضي قيام ثنائية اقليميـة متمّثلة فـي اقليمي برقـة وطرابلس، مع بـروز اقليم فزان في الجنـوب احياناً، الذي على اساسـه نشـأت ليبيا الحديثة بعد الاسـتقلال دولةً اتحادية فيدرالية قبل التوحد في دولة مركزية، قد يجعل ليبيا امام احتمال قوي للانقسام السياسي او لقيام دولة هشة تتعدد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية، ففي ظـل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لمصلحة أي من الأطراف، وعلى هذا الاسـاس يمكن تصور ان ينفرط عقد الوحدة الليبي الى دولتين أو ثـلاث دول[٧٣]. وتمثل حالة السـيولة التي تشـهدها ليبيـا، والصـراع القبلي والجهوي عوامل مسـاعدة لتحقيق الانفصال بين الاقاليم الرئيسـة الثلاثة (برقة في الشرق، وفزان في الجنوب، وطرابلس في الغرب)[٧٤].

ويـرى بعضهـم ان احتمال تفكك ليبيـا يعود الى عوامل كثيرة هي بمنزلة عوامل مسـاعدة ودافعة لتفكك الدولة الليبية، من ابرزها[٧٥]:

المـأزق الجيوبولتيكـي: اذ تواجـه ليبيـا معضلة جيوبولتيكيـة، عكسـت ضعـف الدولـة منـذ اسـتقلالها، وتكمن في افتقـاد الدولة نواة مركزية جغرافيـة، فليبيا دولة مترامية الاطراف، وهي موزعة جغرافياً بيـن اقليمين، اولهما صحراوي وهـو يشـكل غالبيـة مسـاحة البـلاد، والآخـر متوسـطي يقع على الاطراف في الشريط الضيق علـى البحـر المتوسـط وهـذا ادى الـى خريطة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

سـكانية مبعثرة ومتباعدة وتميـل للتركيز بجانب الساحل، وهذا جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية الكبـرى في الاطراف (طرابلـس)، لا في القلب، ومع ظهور النفط في برقة منذ مطلع السـتينيّات، اصبحت هناك النواتان متنافسـتين في السـيطرة علـى الدولة، في حين ظل الجنـوب يعاني فراغاً سكانياً، بسبب غياب بيئة المواصلات التي تقرب بين الاقاليم وهذا اضعف القبضة المركزية للدولة علـى الاقاليم، وقد خلـق التباعـد الجغرافي بين الاقاليـم، وعدم ايلاء الانظمـة المتعاقبة أي جهد لإيجـاد بنية اتصاليـة بينها تبايناً فـي التطورات التنمويـة والثقافية. اذ افضت مركزية السياسـات التنموية لنظام القذافـي أو التي اهتمت بالعاصمة على حسـاب باقي المناطق الى احداث نمط غير متـوازن، وهذا اشـعر سـكان هـذه الاقاليم بظلم بسـبب تلك السياسـات[٧٦]. أما التباين من الناحية الثقافيـة، فنجـد ان طرابلس في الغـرب، القريبة من اوروبا اكثر انفتاحاً، وتعليماً وسـكاناً، وتليها برقة في الشـرق، من حيث السـكان المرتبطون اكثـر بالمنطقـة العربية ثقافياً، فـي الجنوب ظل اكثر عزلة وتماسـاً في الوقت نفسـه مـع الثقافة الافريقية، وتعزز هـذا التباعد بين الاقاليم الثلاثة بتباين الموارد، فالشـرق يتركـز فيه غالبية النفط ومصفاتـه، في حين أنّ الجنوب يعد موطناً للمياه الجوفيـة، اما الغرب فيملـك القليل من احتياطات الغاز والنفط.

الاسـتبداد المركـزي: فمن بين سـتة عقـود منذ الاسـتقلال عاشـت ليبيا اكثـر من اربعـة عقود فيها تحت الاسـتبداد المركزي لحكم القذافي الذي حـول الدولة من اداة للحكم بيـن الناس الى كيان يتمركز حول شـخصه وشـبكة مقربيه من ابنائه وقبيلته للسـيطرة على الدولة الليبية ولجأ القذافي إلى التلاعب بالحساسيات القبلية والجهوية، والى تجذير نظام امنـي يرهب من يرغب في مواجهة الدولة، كما سـيطر الابناء على الملفات الرئيسـة في البلد، سواء الامن،

أو الاقتصاد أو السياسة[٧٧].

الاقتصاد الريعـي: لم يعزز ظهور النفط في ليبيا بنـاء دولة متماسـكة الاقاليم، عبـر انفاق عوائده بدرجـة مـن العدالـة التنمويـة تحد مـن نزعات التباعد، بل على العكس، من ذلك فأن النفط شكل محفزاً للتفكك، ولاسيّما ان عوائده سمحت للقذافي والنخب السياسية المرتبطة به بالعمل دون رقابة، بما أسـهم في التوزيع غير المتوازن للثروة وهو ما يخلق احساساً بالظلم لدى الاقاليم، ولاسيّما في الشرق والجنوب[٧٧]. كما اصبح العقد الاجتماعي يعتمـد علـى قدرة الدولـة على توفيـر الريع الى الشـعب مقابل اذعانه، فالإيرادات الضخمة التي تجاوزت (٦٦) مليار دولار بحسـب تقرير البنك الدولـي عام ٢٠١٠، غالباً ما وزعت على اجنحة النظـام والقبائل المؤيدة للقذافي، لذلك كان الفارق شاسـعاً بين ليبيا ودول الخليج، برغم اشـتراكهما في العامل النفطي، اذ وصل متوسـط دخل الفرد في قطـر إلى (٧٣) الف دولار، في حين لا يزيد فـي ليبيـا علـى (١٤) الـف دولار قبـل الثورة، وهو رقم محدود قياسـاً بثروات البلاد ومحدودية السكان.

الصراعـات القبليـة: بالرغـم مـن ان المجتمـع القبلـي فـي ليبيـا أدى دوراً اصيلاً فـي المعادلة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

السياسية، خاصة في مواجهة الاستعمار، كرس القذافي المنتمي لقبيلة القذاذفة، التي تعد من القبائل الضعيفة في المنطقة الوسيطة بين الشرق والغرب، الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات لقيادات قبلية من الورفلة والزنتان على حساب قبائل اخرى في مصراتة واولاد سليمان في الجنوب، كما سعى الى احتواء المكون القبلي عبر مؤسسته (المؤتمرات الشعبية)، التي نيط بها حل النزاعات المحلية، الا انها عكست محاولته استمالة القبائل لتأييد نظامه، غير انه بسقوط نظام القذافي، تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الارض والنفوذ السياسي، اذ بدا ان القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها، بل الانتقام من اعدائها من القبائل الاخرى بعد الثورة، ولاسيّما في ظل ضعف سلطات المرحلة الانتقالية[٧٨] .

الانكشاف الخارجي: إذ تتسم البيئة الليبية بخصيصة الانكشاف للدور الخارجي، ولاسيّما انها تمثل، جيوسياسياً، نقطة اتصال بين اوروبا من جانب، وافريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية، إذ نظر إليها على أنّها ممرٌّ استراتيجي يجب تأمينه لا بيئةٌ يمكن الاستعمار التوطن بها. وقد عمقت انظمة ما بعد الاستقلال الانكشاف الخارجي للدولة، ولاسيّما مع ظهور النفط بوصفه أحد عوامل التأثير الخارجي، فضلاً عن السياسات الخارجية المتهورة التي قادت الى تدخلات عسكرية فاشلة كما في تشاد واستعداء للقوى الغربية عبر ازمات لوكربي وغيرها، وقد زاد هذا الانكشاف الخارجي بعد الثورة، بعد تعاظم الدور الخارجي في اسقاط القذافي عبر تدخل حلف الناتو بموجب القرار ١٩٧٣[٧٩].

لاشك ان تحقيق هذا المشهد سيؤدي الى ان تدخل ليبيا مرحلة صراع معقد لا على المستوى الداخلي فحسب، بل ايضاً الى صراع قد يهدد الامن والسلم الدوليين، وهذا ربما يؤدي الى عودة تدخل قوات حلف الناتو مرة اخرى، وربما سيكون في شكل احتلال صريح، لحيوية المصالح الغربية، فضلاً عن ان الفوضى والاضطرابات المتوقع حدوثها ستكون لها تأثيراتها المباشرة في الجوار الليبي سواء الاوروبي أو العربي-الافريقي، ولاسيما انها تشكل تهديداً مباشراً على الأمن القومي المصري[٨٠].

المشهد الثالث: الفدرالية, تتمثّل في اقامة نظام فدرالي في ليبيا، ويقوم هذا المشهد على تقاسم السلطة والثروة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم الثلاثة[٨١]. ومما يزيد احتمالية تحقق هذا المشهد وجود جماعات مسلحة تدعمه، فضلاً عن اتساع دائرة المطالبات بتطبيق النظام الفيدرالي في ليبيا بين الاقاليم الثلاثة، طرابلس وفزان وبرقة، على غرار الارث الدستوري التاريخي الذي انطلق منذ استقلالها عام ١٩٥١، ابان الحكم الملكي للبلاد[٨٢].إذ كانت ليبيا موزعة بين ثلاثة اقاليم طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب الغربي[٨٣]. فضلاً عن تطبيقه في عدد من الدول العربية مثل الامارات والعراق واليمن، إذ ان دعاة الفيدرالية في ليبيا يحتذون النموذج الاماراتي، الذي كان من وجهة نظرهم سبباً لتقدم الدولة وتحقيق ازدهارها[٨٤].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ان مفهـوم الفدراليـة وتطبيقاته فـي دول مختلفة يحتـاج إلى درجـة من التطور المؤسسـي، وهو غيـر موجود في الحالة الليبيـة التي تعاني اصلاً غياب المؤسسـات وضعفهـا ، فضلاً عن ضعف التماسك المجتمعي الذي يعاني انقسامات متباينة، يعني ذلك في نهاية المطاف ان الفدرالية ممكن ان تكون ستاراً تختفي وراءه النزعات القبلية، حيث اضحت مفهوماً صراعياً يُسْتَخدَمُ لأهداف سياسية آنية، لا لتحقيق حل سياسي للواقع المأزم[٨٥].

المشهد الرابع: الوحدة وتحول الثورة الى الدولة, تتمثّـل في تحقيـق التحول الديمقراطي المنشـود والسـعي إلى اعادة بناء الدولـة الليبية[٨٦]. فنجاح النمـاذج الثورية في الخبـرات الدولية والاقليمية يرتبـط بمدى القدرة على التحـول من الثورة الى بنـاء الدولـة، بمعنـى ان تنجـح الثورة فـي بناء المؤسسـات وان تتحول قيم الثورة الى محركات لهـذه الأبنيـة، وعلـى الرغـم من تعقـد مفردات المشـهد الليبي بعد الثـورة، ترتبط فرص تحقيق التنميـة والديمقراطية اكثر ببقـاء الدولة موحدة، وهو السيناريو الافضل لمستقبل ليبيا[٨٧]. ويكون ذلك من طريق ايجاد بديل وطني يقوم على اساس السـعي إلى بناء دولة مركزية، توحـد ليبيا على قواعـد وأسـس تعزز دولـة العدالـة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين الليبيين.

تـرى الباحثة ان المشـهد الثالث المتمثـل بإقامة نظـام فدرالـي هـو الاكثـر امكانـاً للتطبيق في المسـتقبل القريب لليبيا, اذ من الممكن ان تستمر حالة الفوضى التي تشهدها ليبيا بعد التغيير, حتى إصدار الدستور الدائم, وان صدور الدستور الدائم لا يتم الا بعد ان تتوافق القوى السياسية على شكل الدولـة في ليبيا بعـد التغيير, فبعـض هذه القوى تدعو الى إقامة النظام الفدرالي, فضلاً عن رغبة بعض شرائح المجتمع بإقامة النظام الفدرالي.

الخاتمة:

يتضح مما تقـدم تعاني ليبيا الكثير من المعوقات الداخليـة, يأتي في مقدمة هـذه المعوقات ان ليبيا عانت وسـتعاني بسبب الجوانب السلبية لسياسات القذافي التي دامت اكثر من اربعة عقود, فلم يعمل القذافـي على بنـاء دولة حديثة, بـل على العكس من ذلك عمل على تدمير مؤسسـات الدولة, وقام بتأسـيس نظام مضطرب الاركان لا هوية له, ثم اختزل هذا النظام في شـخصه هو فقط على نحو من الشـخصنة, فلم تكن هناك مؤسسات في ليبيا, وانما كانت تجمعات مصطنعة تأخذ شكلاً تنظيمياً لم يكن لها ادنى اسـتقلالية عن القذافي من جانب, ومـن جانب اخر عمل القذافـي على تعزيز ثقافة الاعتماد على الدولة والاقتصاد الريعي, وهذا ادى الى احتقار العمل والجهد والقيم الاجتماعية, وهذا أدى الى تفشـي المحسـوبية والفسـاد بشكل كبير داخـل المجتمـع الليبي. فضلاً عـن اعتماده على ابناء قبيلته القذافذة وحصر الامتيازات في ابنائها مع تهميش كبير لفئات واسـعة من ابناء المجتمع للحيلولة دون مشـاركتهم في امـور الدولة, وهذا الحرمـان لبقية القبائل ادى الـى ان تتولد داخلهم الاحقاد والضغائن والى اسـتياء كبير من القذافي ونظامه وقبيلته, فضلاً عن ان القذافي حرم جيلين في الاقـل من الليبيين من الحصـول على التعليم والتدريب المناسـبين, وهم اليـوم يواجهون واقعاً متخلفاً من شـأنه ان يجعل مشاركتهم في المجتمع الجديد اكثر صعوبة.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ان ليبيا تحتاج الى وقت طويل لتتمكن من معالجة ما تعانيه من الآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي, فالمطلوب التركيز على مستقبل ليبيا ويكون ذلك من طريق العمل بجدية على ازالة المعوقات التي تقف عقبة امام عملية بناء الدولة والتحول الديمقراطي فيها, وتأتي اولى الخطوات في كتابة الدستور الدائم الذي ينبغي ان يقوم على الاسس والمبادئ الديمقراطية, بحيث يضمن هذا الدستور ان يكون الشعب مصدر السلطات, مع سيطرة احكام القانون والمساواة, وعدم الجمع بين السلطات في يد شخص واحد او مؤسسة واحدة, وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً, من خلال تنمية فاعلية منظمات المجتمع المدني, والتداول السلمي للسلطة وفق الانتخابات النزيهة وتحت اشراف القضاء المحلي واشراف الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى, وأهمّ من ذلك كله الحرص على الاخذ بمبادئ الدستور وترجمتها الى واقع ملموس وحقيقة فعلية, بحيث لا تبقى هذه المبادئ التي يتضمنها الدستور, مجرد حبر على ورق وانما تتحول الى ممارسات فعلية على ارض الواقع.

اما المعوق الآخر الذي يواجه عملية بناء الدولة في ليبيا والذي ينبغي لها ان تسعى إلى ازالته فهو المعوق الامني و العسكري. إذ تبدو الوضعية الامنية في ليبيا مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الإخفاق في مواجهة الجماعات المسلحة, لذلك على السلطات السعي إلى تفكيك سلاح هذه الجماعات مع وضع استراتيجية طويلة المدى لتوفير الفرص الاقتصادية لأفرادها, ولاحتوائهم وادماجهم في قطاعي الشرطة والجيش لمن يرغب في ذلك, وتوفير الوظائف المدنية, فما لم تُسَلِّم هذه الجماعات اسلحتها وما لم تنضو تحت لواء الدولة, لن يكون هناك مجال للنقاش الحر للوصول الى الديمقراطية والنجاح في بناء الدولة, كما ان على الدولة تشكيل جيش وطني واحد قوي, يكون جيش الوطن والمجتمع, إذ يكون جيش الدولة بعيداً عن الحزبية والقبلية, ومنع الاحزاب من ان تكون لها تنظيماتها داخل القوات المسلحة.

ان كل ذلك يعتمد بشكل كبير على توفير فرص التعليم والتدريب والعمل للشباب خاصة, اذ ان بناء الدولة يتطلب وجود أهم دعامتين في الدولة, هما الاقتصاد والامن, ان ذلك يؤكد الحاجة الى تطوير قدرات هذه المؤسسات الحرفية وتقوية نظام الضبط والادارة والمراقبة والمحاسبة, حتى يمكنها العمل بمسؤولية في ظل نظام يتجه نحو الديمقراطية, كما ان ليبيا بها حاجة حقيقية إلى تطوير قطاع التربية والتعليم العالي والبحث العلمي, من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي ومواكبة التطور والنمو العالمي, ولا بد من وضع القوانين التي من شأنها ان تحفز الكفايات العلمية والعقول المهاجرة الليبية للعودة الى الوطن والإسهام الفاعل في عملية إعادة البناء التي يتطلع إليها افراد المجتمع الليبي, وعلى النخب المثقفة والملاكات العلمية ورؤساء القبائل والقيادات السياسية والنخب الاجتماعية الاخرى ان تسعى إلى تجاوز الماضي بكل تبعاته واشكالياته, والعمل بوعي وحس وطني حقيقي لبناء دولة ليبيا, ذات الموارد والثروات والإمكانات الكبيرة,

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فالحل الوحيد الذي يكفل بقاء الدولة ويحفظها من التقسيم او التفكك, ويعمل على اعادة الامن والاستقرار ويحقق السلم الاجتماعي, هو الحوار والمصالحة الوطنية بين مختلف القوى والجماعات الاجتماعية والسياسية, ويكون ذلك ضمن اطار نظام ديمقراطي تعددي, ودولة مستقرة تحتضن جميع شرائح المجتمع ومناطقهم الجغرافية, الذين تسود بينهم لغة المصالحة والمشاركة, حرصاً منهم على عدم السماح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا.

الحل يكمن اذن في طي الماضي وبدء مرحلة جديدة تكون الاولوية فيها تحقيق المصلحة العليا لليبيا كلّها.

قائمة المصادر:

١. جلبير الاشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، ط٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٠.

٢. الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, المجتمع المدني وابعاده الفكرية, دار الفكر, دمشق, ٢٠٠٣.

٣. محمود حيدر وآخرون، ثورات قلقلة: مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢.

٤. يوسف محمد الصواني، ليبيا... الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,٢٠١٣.

حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، ط٣، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢.

٦. احمد يوسف احمد، ازمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٠، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران, ٢٠١٢.

٧. اياد عبد الكريم، ليبيا بعد التغيير: التحديات وآفاق المستقبل، اوراق دولية، العدد ٢١٢، السنة ١٣، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، بغداد, نيسان.

٨. بادية حيدر، الافغان الليبيون، مجلة معلومات، العدد ١٠١ ، المركز العربي للمعلومات، بيروت، نيسان ٢٠١٢.

٩. سمير التنير، معمودية النار: الثورة والثورة المضادة في العالم العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

١٠. بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي، الصعود- التحديات- تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)، مركز نماء البحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٢.

١١. خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، المجلد ٤٩، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الاول, ٢٠١٤.

١٢. رالف شامي وآخرون، تقرير عن: ادارة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الشـرق الاوسط وآسيا الوسطى- ليبيا بعد الثورة: التحديـات والفـرص، صنـدوق النقـد الدولـي، واشنطن، ٢٠١٢.

١٣. سـرمد زكـي الجادر، التوظيـف الامريكي لمنظمـات المجتمـع المدنـي، مجلـة حمورابـي للدراسـات، العدد ٣، السـنة ١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، حزيران، ٢٠٢.

١٤. سـعيد مجيد دحدوح، مخـاض الفوضى في الـدول العربية: التحول الافتراضي للديمقراطية، مجلـة حمورابـي للدراسـات، العـدد ٣، السـنة ١، مركـز حمورابـي للبحـوث والدراسـات الاستراتيجية، بغداد، حزيران, ٢٠١٢.

١٥. عبـد الاله بلقزيز، مشـكلات ما بعد سـقوط نظـام القذافـي، مجلة المسـتقبل العربـي، العدد ٣٩٣، السنة ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني, ٢٠١١.

١٦. عبيـر ابراهيـم امنينـة، الديـن والدولة في ليبيـا اليوم, مجلة المسـتقبل العربي, العدد ٣٩١, السـنة٣٤, مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة, بيروت, ايلول, ٢٠١١.

١٧. عبير ابراهيم امنينة، علاقة النظام السياسـي بالنقابـات المهنيـة في ليبيا، دراسـة حالـة نقابة المحامين (١٩٦٩-٢٠٠٩),المجلة العربية للعلوم السياسـية, العـدد ٢٨, مركـز دراسـات الوحدة العربية, بيروت, تشرين الثاني, ٢٠١٠ .

١٨. عمـار حميـد ياسـين، فـرص تقسـيم ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج، مجلة حمورابي للدراسـات، العدد ٨، السـنة ٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسـات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول, ٢٠١٣.

١٩. مبـارك احمـد، انتقـال متعثـر: محفـزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسـة الدولية، العـدد ١٩٥، المجلد ٤٩، مركز الاهرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، القاهرة، تشرين الثاني, ٢٠١٤.

٢٠. المجلـس الوطنـي الانتقالـي، الاعـلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي.

٢١. مجموعة جيوبوليسـتي، ثمن الربيع العربي وخريطة طريـق للدعم من مجموعة العشـرين/ الامـم المتحـدة، مجلة المسـتقبل العربـي، العدد ٣٩٣، السنة ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني, ٢٠١١.

٢٢. محمـد السنوسـي الـداودي، فجـوة الامن: تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٩٧، المجلد ٤٩، مركز الاهرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، القاهرة، تموز, ٢٠١٤.

٢٣. محمود جبريل، ليبيا الى اين (حلقة نقاشية)، مجلة المسـتقبل العربي، العدد ٣٩٩، السنة ٣٥، مركز دراسـات الوحـدة العربية، بيـروت، آيار ٢٠١٢.

٢٤. مصطفـى عمـر التيـر، صـراع الخيمـة والقصـر: رؤية نقدية للمشـروع الحداثي الليبي، عـرض: احمد بعلبكي، مجلة المسـتقبل العربي، العدد ٤٢٦، السـنة ٣٧، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، آب, ٢٠١٤.

٢٥. مفيد كاصد الزيدي ، ليبيا ما بعد القذافي : رؤية من الداخل ونظرة للمستقبل ، الملف السياسي, العدد ١١٠, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد, آيار ٢٠١٢.

٢٦. يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٦، السنة ٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول, ٢٠١٣.

٢٧. يوسف محمد الصواني، ليبيا...آفاق وتحديات التحول الديمقراطي (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني, ٢٠١٢.

٢٨. «لجنة الستين» الليبية تنشر جزء من مسودة مقترح الدستور الدائم, في ٢٠١٤/١٢/٢٤, على الموقع الالكتروني الآتي: www.assafir.com

٢٩. ابراهيم منشاوي، مستقبل غامض: الدولة الليبية في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، ٢٠١٤/٥/٢٧، المركز العربي للبحوث والدراسات, على الموقع الالكتروني: www.acrseg.or

٣٠. الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا, من وكيبيديا, الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الاتي:

www.wikipedia.org

٣١. رشيد خشانة، مشروع الفدرالية في ليبيا: انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، ٢٠١٢/٣/١٩, على الموقع الإلكتروني الآتي: www.siwissinfo/ch

٣٢. على الترهوني، ويكيبديا، الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الآتي: www.wikipedia.org

٣٣. ليبيا الفدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات, في ٢٠١٢/٤/٢٦، ص٧. على الموقع الالكتروني ال آتي: www.aljazeera.net

٣٤. محامون من اجل العدالة في ليبيا، ننوه بالتزام الهيئة التأسيسية للشمولية، في ٢٠١٤/٥/٢على الموقع الالكتروني الآتي: www.Libya al Mostakbal.org

٣٥. المركز العالمي للأبحاث والدراسات السياسية، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، في٢٤ /٦/ ٢٠١١، على الموقع الالكتروني الآتي: www.dohainstitute.org

٣٦. مركز كارتر، التقرير النهائي لـ (انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا ٢٠١٤)، الولايات المتحدة الامريكية, تموز ٢٠١٤، ص١٢.

٣٧. مقبل بن هادي الوادعي, من ويكيبيديا , الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الاتي:

www.wikipedia.org

٣٨. الهيئة التأسيسية لصياغة دستور ليبيا، لجنة صياغة الدستور تتسلم اعمالها ١١ تشرين

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الثانـي٢٠١٤, علـى الموقـع الالكتروني الآتي: www.Libya al Mostakbal.org

٤٠. خالد حنفي علي، "سـقوط الجماهيرية" من يحكم ليبيـا بعد القذافـي ، ٢٠١١/١٠/١١, على الموقـع الالكتروني الآتـي: www.aljazeera.com

الهوامش

١- مبارك احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

٢- مبارك احمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التـأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسـة الدولية، العدد ١٩٥، المجلد ٤٩، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الثاني, ٢٠١٤، ص١٤٠-١٤١.

٣- ايـاد عبد الكريم، ليبيا بعـد التغيير: التحديات وآفاق المستقبل، اوراق دولية، العدد ٢١٢، السنة ١٣، مركـز الدراسـات الدوليـة - جامعة بغداد، بغداد, نيسان, ٢٠١٢، ص١٥.

٤- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثـورة وتحديـات بناء الدولـة، مركز دراسـات الوحدة العربية, بيروت,٢٠١٣، ص١٥١.

٥- مبـارك احمد، مصدر سـبق ذكـره، ص٤١. وللمزيـد مـن التفاصيل ينظـر: المجلس الوطني الانتقالـي، الاعلان الدسـتوري للمجلس الوطني الانتقالي، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣.

٦- مبارك احمد، مصدر سـبق ذكره، ص١٤١. وللمزيـد مـن التفاصيل ينظـر: مركـز كارتر، التقريـر النهائي لـ (انتخابات الهيئة التأسيسـية لصياغـة مشـروع الدسـتور في ليبيـا ٢٠١٤)، الولايـات المتحـدة الامريكيـة, تمـوز ٢٠١٤، ص١٢.

٧- المصدر نفسه، ص٣٢.

(*) علي الترهوني: سياسـي ليبي واسـتاذ اقتصاد فـي جامعـة مقاطعـة واشـنطن، بقي عشـرات السنوات خارج ليبيا معارضاً لحكم معمر القذافي، وبعـد قيام ثورة ١٧ من شـباط اضحى الترهوني إحـدى القيـادات السياسـية والاداريـة لليبيا بعد حكـم القذافي، إذ كلفه المجلـس الوطني الانتقالي إدارة ملفـي الماليـة والنفـط، ثـم اسـتبدل بعدها بشـهور، إذ أسس حزباً سياسـياً تحت اسم التيار الوطني الوسـطي في نيسـان عام ٢٠١٢، ويعد اليوم من أهم الاحزاب السياسـية في ليبيا. للمزيد مـن التفاصيل ينظر: على الترهونـي، ويكيبديا، الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الآتي: www.wikipedia.org

٨- محامـون مـن اجـل العدالـة فـي ليبيـا، ننـوه بالتـزام الهيئـة التأسيسـية للشـمولية، في ٢٠١٤/٥/٢على الموقـع الالكترونـي الآتـي: www.Libya al Mostakbal.org

٩- اعلنـت الهيئـة التأسيسـية لصياغة مشـروع الدسـتور الدائـم نتائج اعمال لجانهـا الاولية في ٢٠١٤/١٢/٢٤, واقترحـت الهيئة ان يكون نظام

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الحكـم نيابيـاً يقوم على مبـدأ التعدديـة والتداول السـلمي للسلطة وان السلطة التشـريعية في البلد تتكـون من مجلـس النـواب ومجلس الشـورى, فيما تتكـون السـلطة التنفيذية من رئيـس الدولة والحكومـة, وان الحكومـة هـي الهيئـة التنفيذية والإدارية العليا, كما اكدت على استقلالية القضاء, الذي يـدار من قبـل مجلس اعلى يرأسـه رئيس المحكمـة العليا وعضوية بقيـة الهيئات القضائية إضافـة الى رئيس لمجلس رئيس الدولة القضائي على ان تكون المحكمة الدستورية مستقلة. للمزيد من التفاصيل ينظر: «لجنة السـتين» الليبية تنشر جـزء من مسـودة مقتـرح الدسـتور الدائـم, في ٢٠١٤/١٢/٢٤, علـى الموقع الالكتروني الآتي: www.assafir.com

١٠- الهيئـة التأسيسـية لصياغـة دسـتور ليبيا، لجنة صياغة الدسـتور تتسلم اعمالها ١١ تشرين الثانـي٢٠١٤, علـى الموقـع الالكتروني الآتي: www.Libya al Mostakbal.org

١١- صـدر قانون العزل السياسـي عن المؤتمر الوطنـي العـام بشـبه اجماع في ٥ مـن آيار عام ٢٠١٣, ويقوم على ضبط المسـؤولية والوظائف التي يمنع من تولاها في عهد القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسـات الدولة بعد التغيير مدة عشر سنوات ، إذ ينطلق قانون العزل السياسي من فكرة اساسـية مفادها تجـاوز ارث دكتاتورية القذافي، ولكن افرازات هذا القانون قد يعرض المؤسسات الليبية الهشـة الى تحديات كبيرة، تشـكل سـابقة خطيرة لكونه يسـمح للميليشيات المسلحة بالتأثير في صياغـة القوانين بالإكراه والعنف، فالإقصاء السياسي الجماعي والمطلق لكل كبار المسؤولين فـي الانظمة المتسـلطة فـي المرحلـة الانتقالية، لا يُسـهم في التغلب على مشـكلات الماضي ولا اصلاح المجتمع للتطلع بأمل نحو المسـتقبل، بل ينتج صوراً غيـر مكتملة لمرحلة ما بعد القذافي، في ضـوء نظرية الادراك غيـر الموافق للواقع. للمزيـد من التفاصيل ينظر: عمار حميد ياسـين، فـرص تقسـيم ليبيـا: رغبـات الداخـل ورفض الخـارج، مجلـة حمورابي للدراسـات، العدد ٨، السـنة ٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسـات الاسـتراتيجية، بغـداد، كانـون الاول, ٢٠١٣، ص١١٩.

١٢- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثورة وتحديـات بنـاء الدولـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص١٧٢.

١٣- ايـاد عبد الكريم، ليبيا بعد التغيير: التحديات وآفاق المسـتقبل، مصدر سـبق ذكـره، ص١٥. وللمزيد مـن التفاصيل ينظر: مفيد كاصد الزيدي ، ليبيـا ما بعد القذافي : رؤيـة من الداخل ونظرة للمسـتقبل ، الملف السياسـي, العدد ١١٠, مركز الدراسـات الدوليـة, جامعة بغـداد, بغـداد, آيار ٢٠١٢, ص١٥.

١٤- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثورة وتحديـات بنـاء الدولـة، مصـدر سـبق ذكـره, ص١٩٧.

١٥- يؤكـد مصطفى عمر التير وهو اسـتاذ علم

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الاجتماع في جامعة طرابلس، ان الدعوة الى استقلال برقة ليست جديدة، ويرى التير ان هناك تشابهاً كبيراً بين الاعلان الاخير للفدراليّة، واعلان استقلال برقة في عام ١٩٤٩، ويذكر هنا العلاقة الخاصة التي كانت تربط بريطانيا بالأمير ادريس السنوسي، إذ وافقت على اعطاء برقة حكماً ذاتياً تحت امارته، وهكذا اعلن استقلال الاقليم في اول حزيران عام ١٩٤٩، وان تلك الخطوة مثلت عملاً يتسق مع البرنامج السياسي البريطاني خلال تلك الحقبة، الذي رمى الى تحويل مناطق النفوذ البريطاني الى دويلات ملكية ترتبط بالتاج البريطاني. للمزيد من التفاصيل ينظر: رشيد خشانة، مشروع الفدرالية في ليبيا: انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، ٢٠١٢/٣/١٩, على الموقع الإلكتروني الآتي: www.siwissinfo/ch

١٦- احمد يوسف احمد، ازمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٠، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران, ٢٠١٢، ص١٧٥.

١٧- مبارك أحمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

١٨- المصدر نفسه، ص١٤٢-١٤٣.

١٩- ليبيا الفدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات, في ٢٠١٢/٤/٢٦، ص٧. على الموقع الالكتروني ال آتي: www. aljazeera.net

٢٠- يوسف محمد الصواني، ليبيا... الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

٢١- ليبيا والفدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٦.

٢٢- الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: كانت مجموعة معارضة لحكم القذافي في ليبيا، تأسست في ٧ أكتوبر ١٩٨١ بقيادة محمد يوسف المقريف هدفها «الإطاحة بحكم القذافي وإنشاء بديل دستوري ديمقراطي». وقيام انتخابات ديمقراطية وإطلاق «حرية الصحافة والفصل بين السلطات» .يشغل منصب الأمين العام الحالي لها ابراهيم صهد. للمزيد من التفصيل ينظر: الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا, من وكيبيديا, الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الاتي: www.wikipedia.org

٢٣- يوسف محمد الصواني، ليبيا...آفاق وتحديات التحول الديمقراطي (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني, ٢٠١٢، ص٢٩.

٢٤- مقبل الوادعي: كان أبرز دعاة السلفية في اليمن أنشأ مدرسة علمية سلفية بدماج سماها بدار الحديث يفد إليها الطلاب من أنحاء اليمن ومن بلدان أخرى، وتخرج على يديه شيوخ أنشئوا مدارس في عدد من مناطق اليمن. للمزيد من التفاصيل ينظر: مقبل بن هادي الوادعي, من ويكيبيديا ,

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الموسوعة الحرة, على الموقع الالكتروني الاتي: www.wikipedia.org

٢٥- عبير ابراهيم امنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم, مجلة المستقبل العربي, العدد ٣٩١, السنة٣٤, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ايلول، ص٢٠. وللمزيد من التفاصيل ينظر: بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي، الصعود- التحديات- تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)، مركز نماء البحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٢١.

٢٦- يوسف محمد الصواني، ليبيا ... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ . و للمزيد من التفاصيل ينظر ينظر: خالد حنفي علي، «سقوط الجماهيرية» من يحكم ليبيا بعد القذافي ، ٢٠١١/١٠/١١, على الموقع الالكتروني الآتي: www.aljazeera.com

٢٧- عبير ابراهيم امنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مصدر سبق ذكره، ص١٩. و للمزيد من التفاصيل ينظر: بادية حيدر، الافغان الليبيون، مجلة معلومات، العدد ١٠١ ، المركز العربي للمعلومات، بيروت، نيسان ٢٠١٢، ص٦٣.

٢٨- عبير ابراهيم امنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

٢٩- يوسف محمد الصواني ، ليبيا ... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره ، ص٣١ .

٣٠- يوسف محمد الصواني، ليبيا...الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

٣١- المصدر نفسه, ص ١٥٧-١٥٩. وللمزيد من التفاصيل ينظر: سمير التنير، معمودية النار: الثورة والثورة المضادة في العالم العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٠-٥١.

٣٢- عبير ابراهيم امنينة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(*) يعرف وزير الخارجية الفرنسي (هوبيز فيدرين) المجتمع المدني بانه «مجموعة القيم والاعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي هو نتاج للثقافة الام الاوسع، وهي ثقافة قائمة بنفسها تتركز في العمل المدني الطوعي العام والممنهج الذي يشمل كل المنظمات والتجمعات غير الساعية للربح أو الوصول الى السلطة والتي تتوسط بين الافراد والدولة»، وتعرف منظمات المجتمع المدني بأنّها « مجموعة من النقابات والتجمعات المدنية (غير السياسية)، التي يؤسسها مجموعة من الافراد الناشطين أو الاكاديميين أو المهتمين بالقضايا المدنية كحقوق العمال وحقوق المرأة وكل ما تحتويه وتشمله مفردة المجتمع المدني، ويكون هدفها غير ربحي وغير تابع لأي جهة معنية». للمزيد من التفاصيل ينظر: سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣،

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

السـنة ١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغـداد، حزيـران، ٢٠٢، ص٩١-٩٢. وكذلـك ينظر: الحبيب الجنحاني وسـيف الدين عبد الفتاح إسـماعيل, المجتمع المدني وابعـاده الفكرية, دار الفكر, دمشق, ٢٠٠٣, ص١٦-١٧.

٣٤- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثورة وتحديـات بنـاء الدولـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص١٦٠-١٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبير ابراهيـم امنينة، علاقة النظام السياسـي بالنقابات المهنيـة فـي ليبيا، دراسـة حالة نقابـة المحامين (١٩٦٩-٢٠٠٩),المجلة العربية للعلوم السياسية, العـدد ٢٨, مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة, بيروت, تشرين الثاني, ٢٠١٠، ص٥٢-٥٦.

(*) تعـرض القذافي خلال مـدّة حكمه لأكثر من (١٠) محـاولات انقلابيـة خـلال المـدة من عام ١٩٧٥ وإلـى عـام ١٩٩٣، منهـا انقـلاب عـام ١٩٨٦، الـذي قادته الجبهـة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانقـلاب عام ١٩٨٧ الذي قاده فايد ابراهيم فايد، فضلاً عن انقلاب عام ١٩٨٨ الذي قاده مجموعة من الشباب المنتمين الى قبائل المزاريع المعروفة بعدائهـا لقبيلة القذافة ولشـخص معمر القذافي، الى جانب انقلاب تشرين الثاني عام ١٩٩١ الذي قاده مجموعـة من الضباط في القوات المسـلحة مـن ذوي الرتب المتوسـطة والصغيـرة، والذي تمكـن مـن القضاء عليهـا، فضلاً عـن تعرضه لمحاولة انقلابية اخرى عام ١٩٩٣ باءت بالفشل هي أيضاً، واعيد سـبب تلـك المحاولة التي قادها مجموعة من كبار الضباط الى استيائهم من تراكم المبالغ المتأخرة المفترض دفعها والحرمان الذي عانـاه الجيـش والذي كان يعامل في وقت سـابق معاملة مميزة بسـبب المشكلات الاقتصادية التي تواجههـا ليبيا. للمزيد مـن التفاصيل ينظر: مفيد كاصـد الزيدي ، ليبيا ما بعـد القذافي : رؤية من الداخل ونظرة للمسـتقبل ، مصدر سـبق ذكره ، ص٢٧ .

٣٦- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثورة وتحديـات بنـاء الدولة، مصدر سـبق ذكره، ص ١٦٢.

٣٧- يوسـف محمد الصواني و ريـكاردو رينيه لاريمونت، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

٣٨- يوسـف محمـد الصوانـي، ليبيـا... الثورة وتحديـات بنـاء الدولـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص١٦٢-١٦٣.

٣٩- خالـد حنفي علي، دولة منزوعة السـيطرة: محفزات وكوابـح تفكك ليبيا بعـد الثورة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، المجلـد ٤٩، مركـز الاهـرام للدراسـات السياسية والاسـتراتيجية، القاهرة، كانون الاول, ٢٠١٤، ص٢٠.

٤٠- سـعيد مجيد دحدوح، مخـاض الفوضى في الـدول العربية: التحول الافتراضي للديمقراطية، مجلـة حمورابـي للدراسـات، العـدد ٣، السـنة ١، مركـز حمورابـي للبحـوث والدراسـات الاستراتيجية، بغداد، حزيران, ٢٠١٢، ص١١٧.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٤١- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢١.

٤٢- حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، ط٣، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٠٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: اياد عبد الكريم ، ليبيا بعد التغيير: التحديات وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٤٣- يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٦، السنة ٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول, ٢٠١٣، ص٢٥.

٤٤- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

٤٥- يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٤٦- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الاله بلقزيز، مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، السنة ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني, ٢٠١١، ص١٢٠.

٤٧- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة ، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

(*) يقف على رأس هذه العمليات القائد اللواء المتقاعد (خليفة حفتر)، هو من أبرز معارضي القذافي، بعد ان كان قائد القوات المسلحة خلال الحرب الليبية-التشادية عام ١٩٨٧، وبعد طلبه من معمر القذافي توفير الدعم لمقاتليه، تنصل القذافي من وعوده بدعمه، خوفاً من رجوعه منتصراً، والتحرك للاستيلاء على حكم ليبيا، وتعرض حفتر للأسر مع مئات الجنود الليبيين في معركة وادي الدوم في آذار ١٩٨٧، فانشق وبعض رفاقه الضباط على نظام القذافي وهم في سجون تشاد، وبعد الافراج عنهم، غادروا الولايات المتحدة، وأعلنوا في المنفى في حزيران عام ١٩٨٨ انشاء الجيش الوطني الليبي جناحاً عسكريّاً تحت قيادة اللواء المنشق، ومع اندلاع الثورة في ١٧ من شباط عام ٢٠١١، عاد حفتر من منفاه في آذار عام ٢٠١١ لينضم الى الثورة في المدينة، ويشرف على قيادة عمليات الثوار ضد كتائب القذافي، وليشغل منصب قائد القوات البرية في جيش التحرير حتى تشرين الاول عام ٢٠١١، ويقود حفتر ميليشيا الجيش الوطني في عملية عسكرية سماها «عملية الكرامة»، متعهداً بتطهير ليبيا ممن اسماهم بالإرهابيين «الاسلاميين المتشددين». للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السنوسي الداودي، فجوة الامن: تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٧، المجلد ٤٩، مركز الاهرام

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تموز, ٢٠١٤، ص ١٣١.

٤٩- محمد السنوسي الداودي ، مصدر سبق ذكره ص١٣١.

٥٠- مبارك احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

٥١- يوسف محمد الصواني، ليبيا ...الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

٥٢- المصدر نفسه ، ص١٩١-١٩٢.

٥٣- يوسف محمد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: مولفريد بروت- هيجهامر و رونالد بروس سانت جون، مصدر سبق ذكره، ص٣٥-٣٨.

٥٤- يوسف محمد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

٥٥- جلبير الاشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، ط٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود جبريل، ليبيا الى اين (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٩، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار ٢٠١٢، ص٩٨.

٥٦- يوسف محمد الصواني، ليبيا...آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

٥٧- رالف شامي وآخرون، تقرير عن: ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى- ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٢، ص٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة جيوبوليستي، ثمن الربيع العربي وخريطة طريق للدعم من مجموعة العشرين/ الامم المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، السنة ٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني, ٢٠١١، ص ١٤٠-١٤٣.

٥٨- يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٥٩- يوسف محمد الصواني، ليبيا... الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

٦٠- يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٦١- اياد عبد الكريم، ليبيا بعد التغيير: التحديات وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٦٢- دهام العزاوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

٦٣- اياد عبد الكريم، ليبيا بعد التغيير: التحديات وآفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٦٤- دهام العزاوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١١.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٦٥- المصدر نفسه، ص١١.

٦٦- يوسف محمد الصواني، التحديات الامنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٦٧- مفيد كاصد الزيدي، ليبيا ما بعد القذافي: رؤية من الداخل ونظرة للمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٦٨- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

٦٩- جلبير الاشقر، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

٧٠- مفيد كاصد الزيدي، ليبيا بعد القذافي: رؤية من الداخل ونظرة للمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١١.

٧١- يوسف محمد الصواني، ليبيا... الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

٧٢- عمار حميد ياسين, مصدر سبق ذكره, ص١٢٢-١٢٣.

٧٣- ابراهيم منشاوي، مستقبل غامض: الدولة الليبية في ظل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، ٢٠١٤/٥/٢٧، المركز العربي للبحوث والدراسات, على الموقع الالكتروني: www. acrseg.org

٤٧- مبارك احمد, مصدر سبق ذكره, ص١٤٦.

٧٥- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: مصدر سبق ذكره, ص١٩.

٧٦- عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

٧٧- محمد حسن السنوسي الداودي، مصدر سبق ذكره، ص١٣١. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود حيدر وآخرون، ثورات قلقلة: مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٣٨.

٧٨- عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره، ص١١٦-١١٨.

٧٩- مصطفى عمر التير، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، عرض: احمد بعلبكي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٦، السنة ٣٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب, ٢٠١٤، ص١٤٤.

٨٠- المركز العالمي للأبحاث والدراسات السياسية، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، في٢٤ /٦/ ٢٠١١، على الموقع الالكتروني الآتي: www.dohainstitute.org

٨١- مبارك احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

٨٢- المصدر نفسه، ص ١٤٣.

٨٣- ابراهيم منشاوي، مصدر سبق ذكره.

٨٤- عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره،

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ص١٢٢.

٨٥- ابراهيم منشاوي، مصدر سبق ذكره.

٨٦- مبارك احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

٨٧- ابراهيم منشاوي، مصدر سبق ذكره.

الملخص:

تعدّ قضية بناء الدولة في ليبيا إحدى أبرز القضايا السياسية بعد قيام ثورة ١٧ من شباط عام ٢٠١١ وسـقوط نظام القذافي الذي مارس على مدار ٤٢ عاماً سياسـات أضرت بمفهوم الدولة نفسـها، إذ لـم تحصد البنـى الاجتماعيـة من نظـام القذافي سـوى احتكار نخبة محـدودة للثروة والسـلطة، فضلاً عن قمع الحريات والانتماءات الاولية، لذا لم يكن مسـتبعداً ان يؤدي انـدلاع الثورة في ليبيا الى السـعي إلى اعادة بناء الدولـة . وتعاني ليبيا الكثير من المعوقات التي تواجه عملية بناء الدولة فيها، سواء كانت معوقات سياسية او عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية

Abstract

The issue of state-building in Libya is considered one of the most prominent political issues following revolution ,٢٠١١ ,١٧ the February and the fall of Gaddafi's regime, years, pursued policies ٤٢ which, for that damaged the very concept of the state. Under Gaddafi's rule, Libyan social structures reaped nothing but the monopolization of wealth and power by a limited elite, along with the suppression of freedoms and primary affiliations. Therefore, it was not farfetched that the outbreak of the revolution in Libya would lead to efforts to rebuild the state. Libya, however, faces many obstacles to the process of state-building—whether political, military, economic, social, .or other internal challenges

Keyword: Libya, internal challenges, constitution, state-building